الوكالة أكدت التصنيف السيادي للبلاد عند «ـAA» مع نظرة مستقبلية مستقرة

«فيتش»: قوة استثنائية للكويت في مراكزها المالية

التداعيات المحتملة لاستمرار عدم الاستقرار الجيوسياسي ستظل ضمن مستويات يمكن احتواؤها بفضل المصدات المالية الكبيرة

- توقعت أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نمواً موجباً
- التضخم سيسجل ارتفاعاً طفيفاً في 2026 ويتراجع خلال 2027
- الدين سيظل أقل من الوسيط الحسابي للدول بنفس التصنيف
- صافي الأصول الأجنبية السيادية سيرتفع في عام 2026

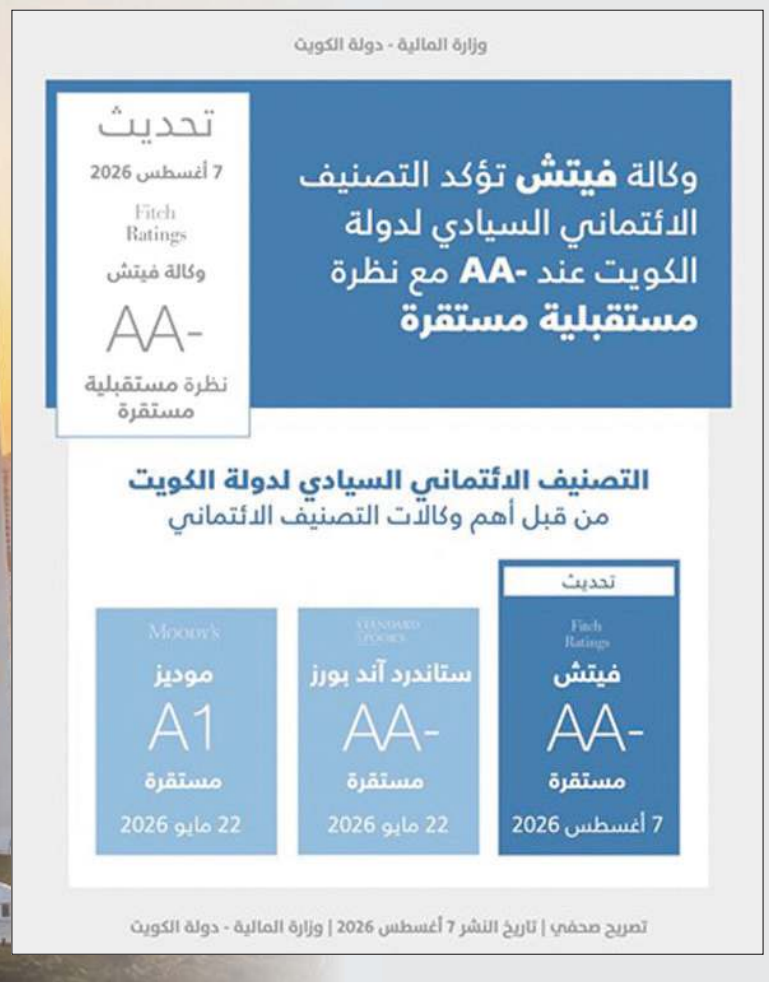

كونا: قال بنك الكويت المركزي إن وكالة فيتش أكدت أول من أمس الجمعة التصنيف السيادي للكويت طويل الأجل عند المرتبة (ـAA) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وأضاف البنك في بيان صحافي أن أبرز مضامين تقرير «فيتش» تفيد بأن التصنيف الائتماني للكويت يعكس ما تتمتع به الدولة من قوة استثنائية في مراكزها المالية والخارجية.

وأوضح البيان انه على صعيد النمو الاقتصادي ومعدل التضخم توقعت «فيتش» أن تنعكس حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي الإقليمي الراهن على معدل النمو الاقتصادي المحلي في ظل المتغيرات على مستوى إنتاج النفط.

وتوقعت الوكالة أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نموا موجبا وإن كان بوتيرة متباطئة مدعوما بالإنفاق الحكومي على تنفيذ مشاريع تطوير البنية التحتية فيما توقعت أن يسجل معدل التضخم ارتفاعا طفيفا خلال عام 2026 قبل أن يتراجع في عام 2027.

وعن الدين العام توقعت الوكالة زيادة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاث سنوات المالية القادمة وحتى نهاية السنة المالية 2028/ 2029، مضيفة ان مستويات الدين ستظل أقل من الوسيط الحسابي للدول ذات التصنيف السيادي (AA) والبالغ نحو 51,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع عام 2028.

وأشارت «فيتش» إلى الأصول الخارجية مؤكدة ان الكويت تتمتع بمركز مالي خارجي قوي بشكل استثنائي متوقعة ارتفاع صافي الأصول الأجنبية السيادية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026 والتي تزيد على عشرة أضعاف متوسط الدول ذات التصنيف الائتماني (AA).

وذكر بيان «المركزي» ان «فيتش» ترى أن التداعيات المحتملة لاستمرار عدم الاستقرار الجيوسياسي ستظل ضمن مستويات يمكن احتواؤها، وذلك في ظل ما تتمتع به دولة الكويت من مصدات مالية كبيرة.

وفي السياق ذاته، استعرضت وزارة المالية عبر حساباتها الرسمية تصنيفات الكويت لدى وكالات التصنيفات الائتمانية العالمية الثلاث، مبينة أن تحديث التصنيف من قبل فيتش في 7 أغسطس 2026 أكد التصنيف الائتماني السيادي للدولة عند ـAA مع نظرة مستقبلية مستقرة.

كما أن تصنيف ستاندرد آند بورز في 22 مايو الماضي عند ـAA مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتصنيف موديز في 22 مايو الماضي عند A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة.

تجاوزت صدمة «هرمز».. والمصدات المالية تحصّن الاقتصاد أمام التوترات الجيوسياسية

«ميد»: الكويت تحافظ على صلابتها في مواجهة التوترات الإقليمية

علي إبراهيم

قالت مجلة «ميد» إن المصدات المالية القوية والسياسات الحاسمة ساعدت الاقتصاد على تجاوز صدمة الصراع الأميركي ـ الإيراني وتوترات مضيق هرمز.

وأشارت إلى أنه في ظل الاعتماد الكبير للكويت على الصادرات النفطية، واعتمادها على مضيق هرمز باعتباره المسار الرئيسي لصادراتها، بدا الاقتصاد الكويتي معرضا لتداعيات أي اضطراب طويل الأمد في حركة التجارة الإقليمية وتدفقات الطاقة، ورغم حدة الصدمة، تمكنت الكويت من تجاوز الأزمة بصورة جيدة نسبيا، مستندة إلى قوة مصداتها السيادية، وفاعلية التدخلات على مستوى السياسات، والتعاون الإقليمي.

ونكرت أن الكويت تتمتع بواحدة من أقوى الميزانيات السيادية في العالم، مدعومة باحتياطيات نفطية كبيرة وأصول ضخمة تديرها الهيئة العامة للاستثمار، وهي المصدات التي لطالما اعتبرتها المؤسسات الدولية ووكالات التصنيف الائتماني من الركائز الرئيسية للاستقرار الاقتصادي في البلاد.

وتستند قدرة الكويت على الصمود كذلك إلى خبرتها في تجاوز أزمات سابقة، إذ نجحت البلاد في التعافي من الغزو العراقي عام 1990، وتجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية، فضلا عن إدارة الآثار الاقتصادية الناجمة عن جائحة «كوفيد-19».

وعلى الرغم من هذه المقومات، فرض الصراع تكاليف اقتصادية كبيرة، إذ أدى إغلاق مضيق هرمز إلى اضطرابات حادة في صادرات النفط، ما تسبب في إغلاق بعض الإنتاج وألقى بضغوط كبيرة على الإيرادات الحكومية. إلا أن التداعيات الإجمالية للأزمة جاءت أقل حدة مما كان متوقعا، إذ استفادت الكويت من التعاون الإقليمي والمرونة اللوجستية، وجرى تطوير ترتيبات بديلة للتغلب جزئيا على الاضطرابات التي أصابت حركة الشحن والمجال الجوي، فيما ساعد التعاون مع شركاء الكويت في مجلس التعاون الخليجي على المحافظة على تدفقات تجارة الطاقة.

وواصلت الكويت إمداد أسواق خليجية مجاورة بالمنتجات البترولية المكررة، فيما برزت مناقشات بشأن تقديم السعودية دعما لتسهيل صادرات النفط الخام.

وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات لم تكن قادرة على التعويض بصورة كاملة عن مسارات التصدير المعتادة، فإنها ساهمت في الحد من الأضرار الاقتصادية، وأظهرت أهمية التكامل الإقليمي خلال فترات الضغوط والأزمات. وفي الوقت نفسه، ظل التضخم تحت السيطرة نسبيا، مدعوما جزئيا بنظام الدعم وضوابط الأسعار، ورغم أن اضطرابات سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف النقل دفعت الأسعار إلى الارتفاع، فإن القفزة التضخمية ظلت معتدلة، ويبدو أنها كانت قصيرة الأجل، إذ تراجع معدل التضخم في يونيو إلى أدنى مستوى له في 4 أشهر عند 2,2٪. كما ساعدت مستويات المخزون الكافية والدعم الحكومي، من خلال منظومة الدعم وضوابط الأسعار، على الحد من انتقال الزيادة في تكاليف الاستيراد إلى المستهلكين. وإضافة إلى ذلك، طبق بنك الكويت المركزي حزمة من الإجراءات التنظيمية للمحافظة على السيولة والثقة واستمرار تدفقات الائتمان، فيما قفزت ودائع القطاع العام لدى البنوك خلال الفترة من فبراير إلى مايو، مع توظيف الحكومة لقوة ميزانيتها العمومية في دعم النظام المالي. وفي مرحلة أكثر حداثة، عزز إنشاء صندوق للاستجابة للطوارئ جهود التعافي بصورة أكبر، وأسهمت هذه الإجراءات في منع تحول صدمة جيوسياسية مؤقتة إلى أزمة مالية أوسع نطاقا.

وتأكدت ثقة المستثمرين في الكويت بصورة أكبر عندما نجحت الكويت في جمع 6 مليارات دولار من خلال إصدار سندات دولية على ثلاث شرائح، رغم استمرار التوترات الجيوسياسية.

استحوذ على 63,5٪ من إجمالي التراخيص الصادرة في النصف الأول

«التجارة العامة» أكثر نشاط تجاري مطلوب في الكويت

طارق عرابي

كشفت حركة التراخيص التجارية الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة خلال النصف الأول من 2026 عن تركز استثماري واضح يعكس ثمار تسهيل الإجراءات الحكومية والتوجه نحو تنويع الاقتصاد، إذ هيمنت 4 أنشطة رئيسية على نحو 854 ترخيصا لشركات الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري.

وفي وقت تربع فيه قطاع التجارة العامة والخدمات المتصلة بها على قمة خيارات المستثمرين بنسبة 63,58٪، بواقع 543 ترخيصا، برزت قطاعات الإقامة والطعام، والحرف البسيطة، وصناعات المنسوجات كركائز واعدة تدعم مرونة السوق المحلي وتنافسيته.

وتفصيليا، أظهرت إحصائيات حديثة أصدرتها وزارة التجارة والصناعة تركز التراخيص في 4 أنشطة رئيسية هي: التجارة العامة والخدمات المتصلة بها، وصناعات المنسوجات والملبوسات والجلود، وخدمات الصيانة والإصلاح (الحرف البسيطة)، والإقامة والطعام والخدمات المتصلة بها.

وبالاطلاع على البيانات الخاصة بالتراخيص التجارية المتعلقة بهذه الأنشطة، تبين أن عددها الإجمالي بلغ نحو 854 ترخيصا لشركات الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري خلال النصف الأول من العام الحالي.

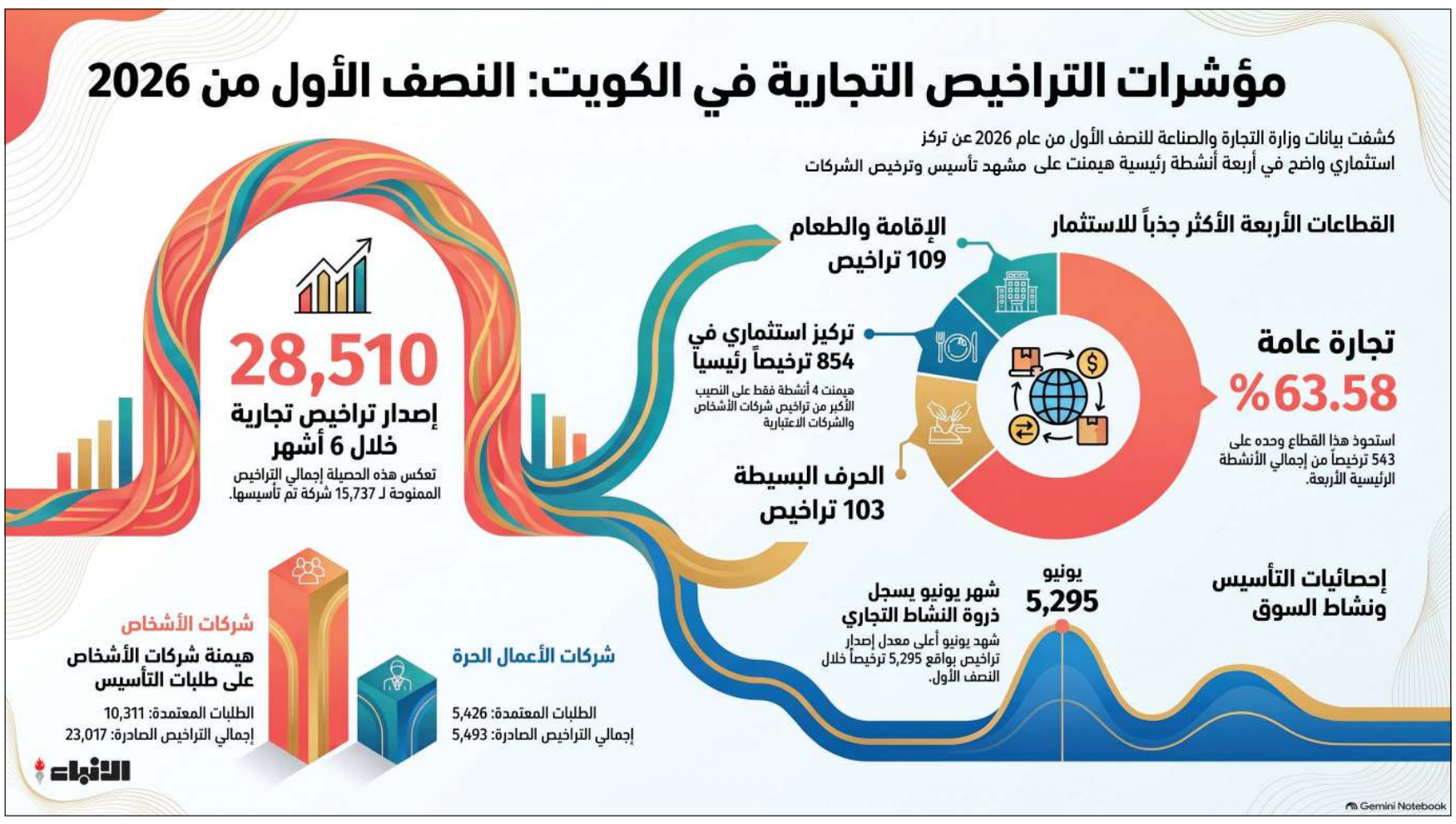

وكشفت بيانات وزارة التجارة والصناعة للنصف الأول من عام 2026 عن تركز استثماري واضح في أربعة أنشطة رئيسية هيمنت على مشهد تأسيس وترخيص الشركات.

القطاعات الأربعة الأكثر جذباً للاستثمار

تجارة عامة

%63.58

استحوذ هذا القطاع وحده على 543 ترخيصاً من إجمالي الأنشطة الرئيسية الأربعة.

الإقامة والطعام

109 تراخيص

تركيز استثماري في 854 ترخيصاً رئيسياً

هيمنت 4 أنشطة فقط على النصيب الأكبر من تراخيص شركات الأشخاص والشركات الاعتبارية

الحرف البسيطة

103 تراخيص

28,510

إصدار تراخيص تجارية خلال 6 أشهر

تعكس هذه الحصيلة إجمالي التراخيص الممنوحة لـ 15,737 شركة تم تأسيسها.

إحصائيات التأسيس ونشاط السوق

يونيو

5,295

شهر يونيو يسجل ذروة النشاط التجاري

شهد يونيو أعلى معدل إصدار تراخيص بواقع 5,295 ترخيصاً خلال النصف الأول.

شركات الأشخاص

هيمنة شركات الأشخاص على طلبات التأسيس

الطلبات المعتمدة: 10,311

إجمالي التراخيص الصادرة: 23,017

شركات الأعمال الحرة

الطلبات المعتمدة: 5,426

إجمالي التراخيص الصادرة: 5,493

الأنباء

Gemini Notebook

بعدد 543 ترخيصا من إجمالي التراخيص الصادرة، أي بنسبة 63,58٪ من إجمالي التراخيص الصادرة، تلاها أنشطة الإقامة والطعام والخدمات المتصلة بها، والتي بلغ عددها 109 تراخيص، أي بنسبة 12,76٪، ثم أنشطة خدمات الصيانة والإصلاح (الحرف البسيطة)، بإجمالي 103 تراخيص وبنسبة 12٪، وأخيرا أنشطة صناعات المنسوجات والملبوسات والجلود، التي بلغ عددها 99 ترخيصا، أي بنسبة 11,59٪ من إجمالي التراخيص الصادرة.

على صعيد متصل، أظهرت الإحصائيات أن إجمالي عدد الشركات التي تم تأسيسها خلال النصف الأول من العام الحالي بلغ 15737 شركة، موزعة ما بين شركات الأشخاص وشركات الأعمال الحرة، فيما بلغ إجمالي عدد التراخيص الصادرة لهذه الشركات نحو 28510 تراخيص.

وكشفت بيانات مركز الكويت للأعمال أن إجمالي الطلبات المعتمدة بعد المراجعة لشركات الأشخاص خلال النصف الأول من العام الحالي بلغ 10311 طلبا، بينما بلغ إجمالي التراخيص الصادرة لهذه الشركات 23017 ترخيصا.

أما فيما يتعلق بإجمالي الطلبات المعتمدة بعد المراجعة لشركات الأعمال الحرة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام، فقد بلغ 5426 طلبا، فيما بلغ إجمالي التراخيص المصدرة لهذه الشركات نحو 5493 ترخيصا.

وشهد شهر يونيو أعلى عدد من التراخيص المصدرة على صعيد شركات الأشخاص وشركات الأعمال الحرة خلال النصف الأول من العام، بواقع 5295 ترخيصا، منها 4323 ترخيصا لشركات الأشخاص و972 ترخيصا لشركات الأعمال الحرة، تلاه شهر فبراير بواقع 5064 ترخيصا، منها 3958 ترخيصا لشركات الأشخاص و1106 تراخيص لشركات الأعمال الحرة، تلاه شهر أبريل الذي شهد إصدار 4893 ترخيصا، منها 3830 ترخيصا لشركات الأشخاص و1063 ترخيصا لشركات الأعمال الحرة.

أما شهر يناير، فقد شهد إصدار 4133 ترخيصا، منها 3471 ترخيصا لشركات الأشخاص و662 ترخيصا لشركات الأعمال الحرة، فيما شهد شهر مارس إصدار 4692 ترخيصا، منها 3874 ترخيصا لشركات الأشخاص و818 ترخيصا لشركات الأعمال الحرة، فيما شهد شهر مايو إصدار 4433 ترخيصا، منها 3561 ترخيصا لشركات الأشخاص و872 ترخيصا لشركات الأعمال الحرة.